

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.2/2021/8/Rev.1
E/ESCWA/C.7/2021/6
12 October 2021
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة المرأة
الدورة العاشرة
بيروت، 16-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

ورشة عمل: حزمة أدوات الإسكوا لدعم الدول في تصميم سياسات وطنية دامجة لمنظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

موجز

في إطار دعم تصميم سياسات وطنية دامجة لمنظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الدول العربية، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بتصميم حزمة من الأدوات السياسية في مجالات عديدة. ومن هذه المجالات تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية؛ ودعم مواءمة الجهود الوطنية مع المعايير الدولية المتصلة بقضايا المرأة؛ ودعم الإصلاح التشريعي وصنع السياسات القائمة على المساواة بين الجنسين؛ وتحليل وضع المؤسسات والرفع من قدراتها؛ وتقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري.

وتقدّم هذه الوثيقة عرضاً موجزاً لهذه الأدوات. ولجنة المرأة مدعوة إلى أخذ العلم بها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأن تطويرها.

-2-

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	4-1 مقدمة
		<u>الفصل</u>
4	31-5 أولاً- تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي
		ألف- التعمق في تحليل الوضع الراهن: المرصد العالمي لسياسات الحماية الاجتماعية المستجيبة لجائحة كوفيد-19
4	10-5
5	16-11 باء- أداة داعمة لاحتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد
6	22-17 جيم- أدوات لدعم التوقعات والإسقاطات: مرصد الإسكوا للوظائف
		دال- أداة التشخيص والتخطيط لبناء القدرة على الصمود الاقتصادي
7	31-23 الحصري أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها
		ثانياً- دعم موازنة الجهود الوطنية مع المعايير الدولية: أداة محاكاة المؤشرات لصانعي السياسات في المنطقة العربية - مؤشر الفجوة بين الجنسين
9	37-32
		ثالثاً- دعم الإصلاح التشريعي وصنع السياسات القائمة على المساواة بين الجنسين
11	50-38
		ألف- أداة لدعم تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون
11	43-38
		باء- أداة تقييم الثغرات في مراعاة السياسات والبرامج العامة للعدالة الاجتماعية
12	50-44
		رابعاً- تحليل وضع المؤسسات والرفع من قدراتها
14	57-51
		خامساً- تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري
15	68-58
		ألف- آلية حساب تكلفة العنف الأسري للناجيات من العنف
15	62-58
		باء- آلية حساب تكلفة العنف الأسري لمقدمي الخدمات للناجين
16	68-63
		سادساً- خلاصة
16	69

مقدمة

1- بذلت الدول العربية، خلال السنوات العشر الأخيرة، جهوداً كبيرة لمعالجة الفجوة بين الجنسين وتحقيق مستوى أكبر من المساواة بين الرجل والمرأة وتمكينها. وعلى الصعيد الدولي، يتضح ذلك من خلال انضمام العديد من الدول إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والتزامها في تقديم التقارير حول تنفيذها، وتقديم التقارير الخمسية حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، والاستعراضات الوطنية الطوعية بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. أما على المستوى الوطني، فقد قامت العديد من الدول العربية بتطوير وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط عمل وطنية تشمل تمكين المرأة، ومكافحة العنف ضد المرأة، وتطبيق أجندة المرأة والسلام والأمن، إلخ. كما اعتمدت عدة دول إصلاحات قانونية لمراعاة الفوارق بين الجنسين، بما في ذلك إصدار قوانين لمكافحة العنف الأسري، والعنف في المجال العام، وختان الإناث.

2- بالرغم من هذه التطورات الإيجابية، تحتل المنطقة العربية دوماً أدنى المراتب في العديد من المؤشرات العالمية للمساواة بين الجنسين، ما يظهر ضرورة بذل المزيد من الجهود لضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة. فإذا ما أرادت الدول العربية إحقاق تحول حقيقي يراعي منظور المساواة بين الجنسين، والوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فيجب عليها أن تنفذ إصلاحات أشمل، وفقاً للمبادئ التوجيهية الدولية.

3- وفي ظل ركود الاقتصاد العالمي والعربي بسبب الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19، التي تسببت بخسائر مالية وبشرية سيعاني منها العالم بأسره لسنوات عديدة قادمة، لا بد من مواصلة هذه الإصلاحات مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى للبلدان العربية. فبحسب تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، خسرت الدول العربية ما يقارب 180 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وزاد عدد الفقراء حوالي 16 مليون شخص في المنطقة وتفاقت البطالة، ما حد من قدرة الوصول إلى التعليم والصحة وغيرهما من الحقوق الأساسية للإنسان. كما تفاقت أوجه عدم المساواة والتمييز المنفشيّة أصلاً في المنطقة، فعلى سبيل المثال زادت الفجوة في الأجور بين النساء والرجال إلى نسبة 79 في المائة.

4- وفي ظل الظروف الصعبة الراهنة، أصبح من الضروري تبني سياسات وطنية شاملة ومتصلة ودمجة لجميع الفئات الاجتماعية لتحقيق الأهداف المرجوة. كما أصبح من الضروري توفير أدوات سياساتية عملية تمكّن صانعي السياسات من تحديد بدائل سياساتية يمكن الاختيار من بينها ما يتناسب مع الواقع الوطني ويتلاءم مع الإمكانيات المالية والبشرية المتاحة. ومن هذا المنطلق، أعدت الإسكوا حزمة من الأدوات السياساتية من شأنها مساعدة الدول العربية على تصميم سياسات وطنية دامجة لمنظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفيما يلي عرض لمجموعة مختارة من تلك الأدوات.

أولاً- تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي

أف- التعمق في تحليل الوضع الراهن: المرصد العالمي لسياسات الحماية الاجتماعية المستجيبة لجائحة كوفيد-19
(<http://tracker.unescwa.org>)

5- **الهدف من الأداة:** تزويد الدول وكافة أصحاب المصلحة بمعلومات تفصيلية حول الاستجابات لجائحة كوفيد-19 وتدابير الحماية الاجتماعية التي تم اتخاذها للتخفيف من آثارها.

6- **المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة:** تعددت مصادر المعلومات حول تدابير الحماية الاجتماعية والحوافز المالية التي قدّمتها دول العالم استجابةً لجائحة كوفيد-19، ولم تقدّم صورة كاملة بحسب مفهوم موحد لطبيعة التدابير.

7- **وصف الأداة:** المرصد هو منصة تفاعلية تقدّم تدابير الحماية الاجتماعية التي اعتمدها 194 دولة، من ضمنها الدول العربية، للتصدي لجائحة كوفيد-19 والاستجابة لآثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية. ويوفر المرصد المعلومات بحسب أنواع تدابير الحماية الاجتماعية بطريقة منسقة، وبحسب الأقاليم، وذلك لتسهيل المقارنات. كما يوفر المرصد خرائط ومعلومات بشأن تدابير الحماية الاجتماعية الخاصة بكل بلد أو إقليم، إلى جانب تدابير السياسة العالمية المنسقة بشأن الحماية الاجتماعية. ونظراً لوفرة المعلومات التي يحتويها المرصد، يُشكّل مصدراً موثقاً للمعرفة للحكومات والممارسين للتعليم من الأقران ومتابعة سياسات الاستجابة للجائحة والإخبار عنها. ويسمح المرصد بالتعرف على ما إذا كانت السياسات المتبعة تستهدف النساء (الأمهات، الحوامل، الناجيات من العنف) بشكل متساوي مع الرجال أم لا، أو إن تم تبني سياسات لخدمة قضايا المساواة بين الجنسين بشكل رئيسي. ومن جهة أخرى، يتضمن المرصد الاستجابات التي تتخذها الدول والمرتبطة بالفئات الأولى بالرعاية (الأطفال، كبار السن، الأشخاص ذوي الإعاقة، أو الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة) أو المرتبطة بما يُعرف "بالرعاية غير مدفوعة الأجر"، حيث يتم احتساب هذه الإجراءات على أنها خدمات رعاية. وتُعتبر خدمات الرعاية في المرصد ضمن الإجراءات الحساسة لقضايا المساواة بين الجنسين.

8- **مزايا الأداة:** يتميز المرصد بوفرة المعلومات وتبويبها بحسب نوع خدمات الحماية الاجتماعية ومصادرها. ويسهل المرصد على مستخدميه استخراج المعلومات حول دولة معينة أو منطقة محددة بعدة أشكال، وإجراء المقارنات.

9- **عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها:** تم عرض المرصد على الدول العربية خلال فعاليات إقليميتين وفعالية دولية:

- (أ) اجتماع لفريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية، عُقد في 22 نيسان/أبريل 2020 عبر الإنترنت، لمناقشة "سياسات الاستجابة لتداعيات جائحة كوفيد-19 الاقتصادية والاجتماعية: الحماية الاجتماعية"؛
- (ب) اجتماع استثنائي للجنة المرأة في الإسكوا بشأن "سياسات الاستجابة لتداعيات جائحة كوفيد-19 الاقتصادية والاجتماعية: المساواة بين الجنسين"، عُقد في 23 نيسان/أبريل 2020 عبر الإنترنت؛

(ج) حفل افتراضي دولي لإطلاق الأداة على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، عُقد في 13 تموز/يوليو 2021.

10- الدول التي طبقت أو تطبق الأداة: تستفيد جميع الدول العربية وغير العربية من المرصد.

باء- أداة داعمة لاحتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد
(<https://mpi.unescwa.org>)

11- الهدف من الأداة: تهدف الأداة إلى احتساب الأدلة الوطنية للفقر المتعدد الأبعاد وتقييم البدائل المطروحة أمام صانعي السياسات بأسلوب متطور وشفاف وتشاركي. وتساعد الأداة في تحليل المجتمع وفئاته المختلفة، لتحديد الطبقة الوسطى أو غيرها، ويمكن مواءمتها لتحديد الفقر الذي يطال مجموعة محددة من السكان، مثل النساء.

12- المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة: تحصر معظم الدول الفقر في الفقر المادي الأحادي الجانب وتحسبه بناءً على هذا المفهوم الضيق، عوضاً عن اعتماد مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد، الذي يقيس أوجه الحرمان المتداخلة في الصحة و/أو التعليم و/أو مستوى المعيشة. وعند اعتماد القياس المادي حصراً، يصعب تحديد أسباب الفقر ومعرفة خصائص الفئات التي يطالها ومتابعة تغيراته على مر الوقت. وهذا يعيق اتخاذ القرارات الفعالة وتخصيص الموارد الوطنية، المحدودة أصلاً، بكفاءة لضمان إيصالها لمن هم في أمس الحاجة إليها، ويصعب عملية اعتماد سياسات متكاملة تعالج جوانب الفقر المتعددة بشكل مترابط. كما كانت عملية حساب الفقر تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلب موارد وجهوداً كبيرة.

13- وصف الأداة: تم تطوير أداة احتساب الفقر على منصة إلكترونية تتصف بسهولة الاستخدام والمرونة لمساعدة متخذي القرار على تصميم دليل وطني للفقر المتعدد الأبعاد بدرجة عالية من الشفافية، باستخدام تشخيصات وبدائل متعددة. ويبنى الدليل على بيانات المسوح الوطنية لتعداد السكان الذين يعيشون في الفقر وقياس عمق الحرمان المتعدد الأبعاد الذي يعانون منه. وتوفر الأداة القدرة على تحليل مساهمة أبعاد الفقر المختلفة في درجة الفقر، وحساب الفقر حسب المناطق، واعتماد متغيرات ديمغرافية أخرى مثل الجنس أو العمر أو المنطقة الجغرافية، وتتبع حالة الفقر ونموه أو انخفاضه عبر الزمن، والقيام بمقارنات ما بين الدول العربية. وتساعد السيناريوهات التي تقدمها الأداة في وقت قصير جداً وبدون تكلفة على تصميم السياسات الوطنية وتقييمها ووضع تصورات سياسية احترازية للمستقبل. وفي مرحلة لاحقة، ستوفر الأداة إمكانية احتساب أثر الصدمات، الإيجابية أو السلبية، على مستوى الفقر المتعدد الأبعاد، مثل تداعيات جائحة COVID-19 أو الحروب أو النمو الاقتصادي.

14- مزايا الأداة: تمكن الأداة صانعي السياسات من الاضطلاع بما يلي:

(أ) بناء سيناريوهات وبدائل لاحتساب الفقر المتعدد الأبعاد على المستوى الوطني في وقت قياسي وبسرعة وكفاءة عالية؛

(ب) توفير الجهود والموارد من حيث الوقت والتكلفة؛

-6-

- (ج) استكمال ما يوفره الفقر النقدي من معلومات لرسم صورة كاملة عن الفقر؛
(د) تتبّع تطوّر الفقر المتعدد الأبعاد عبر الزمن؛
(هـ) تصميم تدخلات سياسية للحد من الفقر مبنية على الأدلة؛
(و) الموازنة بين السياسات الاجتماعية المختلفة الهادفة إلى القضاء على الفقر؛
(ز) تخصيص الموارد الوطنية بشكل أكثر كفاءة.

15- عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها: تم تقديم الأداة لفريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية التابع للجنة التنمية الاجتماعية في الإسكوا في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 عبر الإنترنت. وقد لاقت الأداة ترحيب الفريق وردود فعل إيجابية من ممثلي الدول الأعضاء.

16- الدول التي تستخدم الأداة: يتم حالياً تطبيق الأداة في العراق ومصر بالتعاون مع وزارة التخطيط في البلدين.

جيم- أدوات لدعم التوقعات والإسقاطات: مرصد الإسكوا للوظائف

17- الهدف من الأداة: الهدف الرئيسي للأداة هو دعم الدول في الاستعداد للتغيير القادم في الوظائف والمهارات في إطار الثورة الصناعية الرابعة، مع مراعاة عدد الوظائف المطلوبة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مع مراعاة الخصائص الوطنية. ومرصد الإسكوا للوظائف، وهو أداة لاحتساب الطلب على العمل باستخدام البيانات الضخمة، سيمكّن صانعي السياسات في الدول الأعضاء من تقصي الطلب على المهارات الجديدة وبالتالي اتخاذ ما يلزم من تدابير لتوفيرها من خلال برامج التعليم والتدريب، ولتغيير ما يلزم في أنظمة سوق العمل.

18- المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة: ستقضي الثورة الصناعية الرابعة حتماً على العديد من أنواع العمل الحالية، ولكن إذا تمت الاستفادة منها بشكل صحيح، ستوفر كذلك أنواعاً جديدة من العمل. ومن التحديات المتصلة بالاستعداد لهذه التغييرات صعوبة التنبؤ بوظائف المستقبل بسبب الافتقار إلى المعلومات في الوقت المناسب لرصد التغييرات في احتياجات سوق العمل؛ وعدم التوافق بين رأس المال البشري والطلب في سوق العمل؛ وعدم ملاءمة سياسات وأنظمة سوق العمل الحالية مع التغييرات السريعة التي تحدثها الثورة الصناعية. وتتنظر الأداة بشكل خاص إلى إعلانات الوظائف التي تضمن بشكل مباشر أو غير مباشر تمييزاً إيجابياً لصالح المرأة أو تمييزاً سلبياً يقصدها عن الحصول على الوظائف.

19- وصف الأداة: يستخدم مرصد الإسكوا للوظائف البيانات الضخمة لمراقبة التغييرات في سوق العمل وتوقع المهارات المطلوبة للتعامل مع "الطابع الديناميكي" للثورة الصناعية الرابعة.

20- **مزايا الأداة:** تمكن الأداة صانعي السياسات من التالي:

- (أ) التعرف إلى الوضع الحالي للطلب في سوق العمل؛
- (ب) استكمال مسوحات المؤسسات ومسوحات القوى العاملة؛
- (ج) التنبؤ بالمهارات الجديدة التي ستكون مزدهرة في السنوات القادمة؛
- (د) رصد ما إذا كانت أسواق العمل العربية تتيح وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الوظائف وتدعم تحقيق المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة؛
- (هـ) تقييم تأثير التكنولوجيا على سوق العمل، كإيجاد فرص جديدة وإلغاء أنواع من الوظائف، من خلال مراقبة المهارات المطلوبة؛
- (و) مساعدة القطاع الخاص في إعادة تأهيل الموظفين لمواكبة الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل؛
- (ز) إرشاد الجامعات في عملية بناء برامجها بكفاءة لتلائم متطلبات سوق العمل الجديدة.

21- **عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها:** حتى الآن، تم عرض هذه الأداة على الدولة اللبنانية.

22- **الدول التي تستخدم الأداة:** يتم حالياً التشاور لتطبيق الأداة مع بعض الدول.

دال- أداة التشخيص والتخطيط لبناء القدرة على الصمود الاقتصادي الحضري أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها

(<https://urbanresiliencehub.org/wp-content/uploads/2021/03/Resilience-Diagnostic-Planning-Tool-Feb2021.pdf>)

23- **الهدف من الأداة:** تُعتبر هذه الأداة، التي تم تطويرها بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، واللجان الإقليمية الأربعة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، الأولى من نوعها على الصعيد العالمي. وتهدف إلى مساعدة المدن على فهم نقاط القوة والضعف الكامنة في ترتيباتها المؤسسية والتشغيلية من منظور التعافي وبناء القدرة على الصمود الاقتصادي وتقييم هيكل اقتصادات المدن وأدائها، وذلك من أجل بلورة فهم واضح للأداء/الوضع الاقتصادي لكل مدينة ولكيفية انعكاسه على درجة هشاشتها وقدرتها على الصمود، ودعم عملية تصميم وتنفيذ خطط/استراتيجيات التعافي لمعالجة الثغرات، وتسريع التعافي على نحو أفضل وتحسين القدرة على الصمود على المدى الطويل.

24- **المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة:** لقد كشفت أزمة كوفيد-19، في جميع أنحاء العالم، عن أشكال عدم مساواة كانت قائمة أساساً جنباً إلى جنب مع تزايد الرخاء في بعض الشرائح المجتمعية، كعدم المساواة في الدخل، وعدم المساواة الرقمية، وسوء نُظْم الصرف الصحي، وسوء التخطيط المدني، وضعف قواعد البيانات، والأنشطة غير النظامية، والهشاشة، وعدم كفاية نُظْم الحوكمة. وقد أدت الأزمة الراهنة في بعض الحالات إلى تفاقم هذه الظواهر. وأتاحت الاستجابة لجائحة كوفيد-19 دروساً في تقديم الإغاثة الفورية إلى السكان المحتاجين والشروع في عمليات التعافي والتجديد نحو مجتمعات أكثر إنصافاً واستدامة في المستقبل.

25- وعليه، تم تطوير أداة التشخيص والتخطيط التي تركز على جمع البيانات المصنفة وتحليلها، خصوصاً بالنسبة إلى الفئات السكانية التي قد تكون معرضة بوجه خاص للصدمات الاقتصادية الناجمة عن أحداث مقابلة مماثلة لجائحة كوفيد-19، ولا سيما النساء اللواتي تضررن أكثر من غيرهن من الأزمة. ويفترض أن تكون البيانات مصنفة قدر الإمكان. فكلما زاد تصنيف البيانات حسب نوع الجنس وفئات أخرى (كحالة الهجرة واللجوء والنزوح الداخلي والمنطقة الجغرافية، وغيرها)، كلما أصبح التحليل الناتج عنها أكثر أهمية، وكلما أمكن توجيه تصميم تدابير التعافي الشامل وبناء القدرة على الصمود. وتتركز الأداة على جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في رصد المتغيرات المرتبطة بظروف سوق العمل وبيئة الأعمال والحوكمة الاقتصادية والبيئة المالية والبنية الأساسية والنفوذ.

26- **وصف الأداة:** لأغراض أداة التشخيص والتخطيط، تُعرّف القدرة على الصمود على أنها قدرة وإمكانية المدن أو المناطق الحضرية على التخطيط للصدمات السلبية على اقتصادها وتوقعها، بما في ذلك الضغوط الطويلة الأجل، وتخصيص الموارد وإعادة تخصيصها وتعبئتها لتحمل تلك الصدمات والتعافي منها وإعادة البناء على نحو أفضل، مع وضع اقتصاداتها على طريق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز قدرتها في الوقت نفسه على التصدي لأي صدمات في المستقبل. ولقد تبين أن عدم المساواة، في جميع أبعاده مثل الدخل (على مستوى مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية) والأصول المنتجة (مثل الأرض أو المهارات) والجغرافية (مع التوزيع غير المتكافئ للفرص الاقتصادية والتوزيع المكاني للخدمات في المناطق الإدارية في بلد ما)، يشكل تهديداً للتنمية الاقتصادية خصوصاً للتنمية عموماً وبالتالي للقدرة على الصمود الاقتصادي. وينبغي أن تشكل معالجة مسألة عدم المساواة المتصلة بالدخل وبغيره جزءاً رئيسياً من أي استراتيجية تهدف إلى بناء القدرة على الصمود الاقتصادي الحضري في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

27- وعليه تتكون أداة التشخيص والتخطيط من خمسة مكونات للمرونة الحضرية (ظروف سوق العمل، وبيئة العمل، والحوكمة الاقتصادية، والبيئة المالية، والبنية التحتية للخدمات والنفوذ). وترصد الأداة المرونة الاقتصادية الحضرية والقدرة على التعافي من خلال 17 مؤشراً أساسياً و59 مؤشراً فرعياً لتحديد نقاط القوة والضعف للمدينة حول الموضوع، وتوفر اقتراحات لمجالات التطوير. وتطبق الأداة مبدأي الشمول والمراعاة لمنظور المساواة بين الجنسين في عملية التعافي وتحقيق المرونة الحضرية.

28- تُعتبر أداة التشخيص والتخطيط أداة ديناميكية يمكن تكييفها مع الظروف المحلية ويمكن استخدامها من قبل حكومات المدن في عملية التقييم الذاتي بهدف التخطيط، بحسب الأدلة، للتعافي وبناء المرونة (القدرة على الصمود) على المدى الطويل. وخلال عملية جمع البيانات، تُبذل جهود لضمان تصنيف البيانات على أساس الجنس والفئات المجتمعية المهمشة التي تتأثر بالصدمات الاقتصادية. وتعتمد أداة التشخيص على مؤشرات نوعية وكمية (بما في ذلك المؤشرات المركبة عند الضرورة) موزعة على مكونات المرونة الاقتصادية الحضرية، وهي قدرة بيئة الأعمال المحلية على الصمود، وقدرة سوق العمل المحلية على الصمود، وقدرة النظام المالي المحلي على الصمود، وقدرة الحوكمة الاقتصادية على الصمود، وقدرة البنية التحتية للخدمات الأساسية على الصمود والترابط. وتُترجم المؤشرات، سواء كانت كمية أو نوعية، إلى مقاييس أداء متدرجة من A (أثر مباشر على المرونة الاقتصادية الحضرية) إلى F (لا أثر مباشر على المرونة الاقتصادية الحضرية). ويترجم الجزء الثاني من الأداة أداء المدينة الذي تم رصده من خلال تطبيق الأداة إلى خطة للتعافي وبناء المرونة الاقتصادية الحضرية مع تفصيل إجراءات محددة من شأنها أن تساعد المدينة على معالجة مكامن ضعفها في المجال والاستفادة من نقاط قوتها في آن واحد.

29- **مزايا الأداة:** توفر الأداة قاعدة بيانات للمدينة قيد البحث من خلال رصد المؤشرات الرئيسية والفرعية بشقيها الكمي والنوعي المفصلة حسب نوع الجنس. ومن خلال عملية الرصد، تتميز الأداة بتسليط الضوء على نقاط قوة وضعف المدينة والتي تشكل الأساس لبناء خطة التعافي المحلية والشاملة حول الموضوع. وتتميز الأداة أيضاً باعتمادها نهج الشمول في رصد البيانات من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة في عمليتي الرصد والتخطيط ومنها الحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص والأكاديميين والأكاديميات ومنظمات المجتمع المحلي. ومن خلال هذا النهج تأخذ الأداة في الاعتبار مبدأ "عدم إهمال أحد".

30- **عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها:** تم تقديم الأداة لأول مرة خلال ورشة عمل افتراضية عالمية حول "فهم المرونة الاقتصادية الحضرية خلال وبعد جائحة كوفيد-19" في 17 كانون الأول/ديسمبر 2020. ثم في ورشة عمل افتراضية عالمية ثانية في 15 شباط/فبراير 2021. كما نظمت الإسكوا ثلاث ورشات عمل محلية لتشخيص المرونة الاقتصادية الحضرية:

(أ) ورشة عمل تشخيص المرونة الاقتصادية الحضرية في مدينة بيروت ووضع رؤية أصحاب المصلحة (بيروت، 29 آذار/مارس 2021)؛

(ب) ورشة عمل تشخيص المرونة الاقتصادية الحضرية في مدينة الكويت ووضع رؤية أصحاب المصلحة (الكويت، 15 نيسان/أبريل 2021)؛

(ج) ورشة عمل تشخيص المرونة الاقتصادية الحضرية في مدينة الإسكندرية ووضع رؤية أصحاب المصلحة (الإسكندرية، مصر، 10 أيار/مايو 2021).

31- **المدن التي تستخدم الأداة:** مصر (مدينة الإسكندرية)، لبنان (مدينة بيروت) والكويت (مدينة الكويت).

ثانياً- دعم مواهمة الجهود الوطنية مع المعايير الدولية: أداة محاكاة المؤشرات لصانعي السياسات في المنطقة العربية – مؤشر الفجوة بين الجنسين
(<https://ispar.unescwa.org/about.aspx>)

32- **الهدف من الأداة:** تحليل التأثير المحتمل لسياسات محددة على التصنيف الوطني في مؤشرات دولية مختارة، بما في ذلك مؤشر الفجوة بين الجنسين.

33- **المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة:** تسجل معظم الدول العربية أداءً ضعيفاً في العديد من المؤشرات الدولية المعتمدة بشكل واسع. وهي غالباً ما تعمل بجدية على تحسين ترتيبها فيها، ولكن جهودها لا تؤدي بالضرورة إلى رفع ترتيبها مقارنة بدول عربية أخرى، أو بدول أجنبية، أو بدول ذات اقتصادات مشابهة، خاصة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهذا يجعل عملية قياس ومراقبة وتقييم أداء السياسات المتصلة صعبة.

34- **وصف الأداة:** تم تصميم أداة محاكاة المؤشرات الدولية على منصة إلكترونية سهلة الاستخدام، تقدم معلومات وبيانات عن 140 دولة حول أداءها في المؤشرات الدولية التالية:

(أ) مؤشر الفجوة بين الجنسين؛

(ب) مؤشر سهولة ممارسة الأعمال؛

-10-

- (ج) مؤشر القدرة التنافسية؛
(د) المؤشر العالمي للأمن السيبراني (الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات)؛
(هـ) مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال (الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات)؛
(و) مؤشر جاهزية الشبكة؛
(ز) مؤشر الابتكار العالمي؛
(ح) مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية (الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة)؛
(ط) مؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي؛
(ي) مؤشر المشاركة الإلكترونية؛
(ك) مؤشر التجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين؛
(ل) مؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي.

35- ويتم حالياً تطوير الأداة لتغطي أيضاً المؤشرات التالية:

- (أ) مؤشر الحرية الاقتصادية؛
(ب) المؤشر العالمي للشمول المالي؛
(ج) مؤشر سيادة القانون؛
(د) مؤشر الرخاء العالمي؛
(هـ) مؤشر المرأة والسلام والأمن.

36- مزايا الأداة: تمكن أداة محاكاة المؤشرات العالمية صانعي القرار من التالي:

- (أ) الوصول إلى المؤشرات الدولية المهمة ذات التأثير الأكبر على النتائج التنموية، وإجراء مقارنات بين 140 دولة سواء بشكل مزدوج لدولة مع دولة أخرى، أو لدولة مع مجموعة من الدول يتم اختيارها وطنياً؛
(ب) التعرف على خبرات الدول الأخرى المختارة والسياسات المتخذة التي ساعدت على رفع ترتيبها؛
(ج) ربط السياسات الوطنية بالنتائج، وتحديد أفضل السياسات وأكثرها قدرة وتأثيراً لتحقيق الأهداف الوطنية؛
(د) التعرف على تأثير السياسات المخططة والمتصورة على ترتيب الدولة المتوقع في المؤشرات الدولية؛
(هـ) تعزيز القدرة على اتخاذ القرار بشأن السياسات الاستراتيجية اللازم اعتمادها وأفضل الطرق لتخصيص الميزانية التي من شأنها تحسين أداء الدولة ورفع ترتيبها في المؤشرات الدولية.

37- عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها: تم عرض الأداة على تونس والجزائر والمغرب، وقد لاقت ترحيبها.

ثالثاً- دعم الإصلاح التشريعي وصنع السياسات القائمة على المساواة بين الجنسين

ألف- أداة لدعم تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون
(<http://genderjustice.unescwa.org>)

38- الهدف من الأداة: تعرض الأداة القوانين الوطنية في الدول العربية وتحلّل مدى انسجامها مع المعايير والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، والتوصيات العامة للجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والمعايير الدولية الخاصة باتفاقيات منظمة العمل الدولية بهدف تبيان الفجوات وتشجيع الدول على تعديل التشريعات بما ينسجم والالتزامات الدولية من جهة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى، لا سيما الهدف الخامس.

39- المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة: في الدول العربية، لا يزال يغلب استخدام مفهوم ضيق للعدالة يُعنى فقط بالمساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز القائم على نوع الجنس، مع عدم الأخذ في الاعتبار ضرورة وضع آليات فعالة للمحاسبة وتقليص الفجوة التشريعية التي تسهم في عدم المساواة بين الجنسين.

40- وصف الأداة: تأتي الأداة التفاعلية على شكل جدول توصيفي وخارطة يقدمان موجزاً للأطر القانونية على المستوى الإقليمي، والتوصيات العامة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقيات منظمة العمل الدولية، ويحددان بصرياً القوانين التي تؤثر على تحقيق المساواة بين الجنسين في ضوء المعايير الدولية. ويرتكز الجدول التوصيفي والخارطة الإقليميان على تبيان مدى انسجام القوانين النازمة في كل بلد مع أسس المساواة بين الجنسين باستخدام نظام بسيط من أربعة ألوان لمقارنة القوانين قيد الدرس، وتقدم الأداة معلومات حول خمسة محاور رئيسية تشمل النصوص القانونية والسياسات العامة التي تتبناها الحكومات:

(أ) الإطار القانوني الكلي بما يشمل وضع المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ب) القوانين الداعمة لمناهضة العنف ضد المرأة؛

(ج) القوانين النازمة للأحوال الشخصية والزواج؛

(د) القوانين النازمة للعمل والمشاركة الاقتصادية؛

(هـ) القوانين النازمة للحقوق الإنجابية.

41- مزايا الأداة:

(أ) تعتمد الأداة على معلومات تم مراجعتها وتصديقها من قبل الآليات الوطنية للمرأة في الدول العربية؛

(ب) تساهم الأداة في توفير خارطة بصرية للتعرف على التشريعات التي تحتاج إلى مزيد من الانتباه والمواءمة والتعديل لتوفر الضمانات اللازمة لتحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛

(ج) تتيح الأداة التعرف إلى خبرات الدول العربية في مجال تبني وتعديل القوانين المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين؛

(د) تحتوي الأداة على نصوص القوانين الوطنية لجميع الدول العربية فيما يخص القوانين قيد الدرس؛

(هـ) تم اعتماد الأداة في أيار/مايو 2021 في إطار الاستجابة لـ "نداء العمل على حقوق الإنسان"، الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة، لتكون أحد المصادر التي يعتمد عليها الممثلون المقيمون للأمم المتحدة في قياس مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

42- **عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها:** تم عقد اجتماع إقليمي في بيروت في كانون الأول/ديسمبر 2018 لعرض التقارير الوطنية تبعه عقد اجتماع إقليمي في عمّان في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 لعرض الأداة بشموليتها بما فيها الجدول الوصفي والخارطة التفاعلية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عُرضت الأداة وأساليب استخدامها على جميع الدول العربية في ورشة عمل استهدفت أعضاء لجنة الإسكوا الحكومية الفرعية حول المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة. كما تم عقد ثلاثة اجتماعات على هامش لجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة في دوراتها الثالثة والستين والرابعة والستين والخامسة والستين بمشاركة رفيعة المستوى من ممثلي الدول العربية، وذلك بالإضافة إلى الاستشارات الوطنية في الدول المشاركة.

43- **الدول التي طبقت أو تطبق الأداة:** شارك في إعداد التقارير الوطنية 20 دولة عربية وهي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، عمّان، دولة فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، واليمن.

باء- أداة تقييم الثغرات في مراعاة السياسات والبرامج العامة للعدالة الاجتماعية
(<https://www.unescwa.org/ar/publications/> أداة-تقييم-ثغرات-مراعاة-سياسات-عامة-عدالة-اجتماعية)

44- **الهدف من الأداة:** تقدّم الأداة تحليلاً لمدى إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، في السياسات العامة والبرامج التنموية التي تقوم المؤسسات العامة بتطويرها وتنفيذها، من خلال تحديد الفجوات والنواقص من حيث استجابتها لمبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

45- **المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة:** تعترض السياسات العامة في الدول العربية معوقات أساسية ومتلازمة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولا سيما في الدول ذات الإمكانيات الضعيفة والتي تعاني من نزاعات أو المتأثرة بها. وتتضمن هذه المعوقات: ازدياد اللامساواة والتهميش الاجتماعي، وغياب تكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وضعف القدرات وقلة الموارد المتوفرة لمكافحة الفقر، وعدم اعتماد المنظور الحقوقي للتنمية، وغياب رؤية وطنية واضحة ومتكاملة وطويلة المدى، وغيرها. وغالباً ما تتبعثر الجهود الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين جهات ومؤسسات مختلفة تفتقد إلى تنسيق فعال في ما بينها، وإلى الاتساق في السياسات. ويتفاقم أثر المعوقات بسبب نقص الإحصاءات والبيانات وضيق الحيز المالي والبيئة اللازمة للقيام بالإصلاحات المطلوبة، مما يزيد من عدم اللامساواة حتى في ظل الجهود المبذولة.

46- **وصف الأداة:** تتكون الأداة من مدخل مفاهيمي، ومجموعة من الفقرات حول التقييم وكيفية تطبيقه، واستمارة من 22 سؤالاً بشأن المحاور التالية:

- (أ) المعرفة والمهارات المطلوبة في عمليات تصميم أو تنفيذ أو تمويل أو تقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛
(ب) التوافق بين الأطراف المعنية حول الخيارات السياسية؛
(ج) الأطر التشريعية والتنظيمية؛
(د) الهياكل المؤسسية والآليات الداخلية.

47- يتم استخدام الأداة بشكل ذاتي من قبل الدول لتقييم قدراتها على دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في صنع السياسات، والأداة متاحة على منصة إلكترونية خاصة تسمح بتتبع تطورات التقييم واستخلاص النتائج إلكترونياً.

48- **مزايا الأداة:** تساعد الأداة صانعي القرار على:

- (أ) زيادة وعي أصحاب القرار في الوزارات والمؤسسات العامة بضرورة دمج مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في السياسات العامة؛
(ب) رصد واقع المؤشرات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية حيث تخصص لكل مؤشر مجموعة من المتطلبات/المعايير والقواعد الأساسية (موارد بشرية، موارد مادية، إطار تشريعي، قوانين...؛
(ج) متابعة التقدم المحرز بشكل مستمر/منتظم من خلال عملية تقييم ذاتي وإعداد تقارير دورية بشأن ما تحقق والتحديات التي لا تزال قائمة؛
(د) تحديد عملي للثغرات في المجالات التالية: (1) المعرفة والمهارات المطلوبة في عمليات تصميم أو تنفيذ أو تمويل أو تقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛ (2) التوافق بين الأطراف المعنية حول الخيارات السياسية؛ (3) الأطر التشريعية والتنظيمية؛ و(4) الهياكل المؤسسية والآليات الداخلية؛
(هـ) تمكين المؤسسات الحكومية من التوصل إلى حلول محلية وإصلاحات لمعالجة العوائق وتذليل التحديات التي تحول دون تعميم العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات.

49- **عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها:**

- (أ) تم عرض الأداة على وزارة الشؤون الاجتماعية بتونس بهدف تطبيقها؛
(ب) تم عرض الأداة على الدول العربية في اجتماع إقليمي رفيع المستوى عُقد افتراضياً في كانون الأول/ديسمبر 2020. وتم تدريب خبراء من الدول العربية وصانعي القرار على استخدام الأداة من خلال ورشة عمل إقليمية عُقدت في نيسان/أبريل 2021 ومناقشة كيفية استخدامها وتطبيقها بشكل ذاتي ومستقل وتبعاً لخصوصيات وأولويات كل بلد، وكيفية استخدام المنصة الإلكترونية للأداة.

50- **الدول التي طبقت أو تطبق الأداة:** طبقت تونس الأداة على "السياسة العامة والبرامج الموجهة لفائدة الشبان المهمشين والياfeين ذوي الصعوبات والغير متكيفين اجتماعياً". وتم ذلك بشكل تشاركي مع وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال تكوين فريق عمل مصغّر ممثل عن الإدارات المركزية في الوزارة، عمل على جمع البيانات ومراجعة الوثائق والتقارير ذات الصلة. كما تم عقد ورشتي عمل وطنيتين، الأولى مع فريق العمل في أيلول/سبتمبر 2020 بحضور ممثلين عن 10 وزارات معنية لتطبيق الأداة على السياسة المختارة، والثانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 لعرض النسخة النهائية لأداة التقييم. وقد نتج عن ذلك إعداد خطة عمل لسد الفجوات الناتجة عن التحليل، ووضع آلية لتفعيل استعمال أداة تقييم الثغرات في كل السياسات العامة التي تشرف على تنفيذها مختلف الوزارات واعتماد الأداة على الصعيد الوطني بعد المصادقة عليها. وقد تم رفع توصية لرئاسة الحكومة حول إصدار نص قانوني لإدراج مبادئ العدالة الاجتماعية في جميع السياسات والإصلاحات الكبرى والوثائق الحكومية. وعلى المستوى الإقليمي، يجري العمل حالياً على استخدام الأداة في جميع الدول العربية وتطبيقها على السياسات الوطنية حول الأجور وحماية العاملين.

رابعاً- تحليل وضع المؤسسات والرفع من قدراتها

تحليل وضع المؤسسات من منظور المساواة بين الجنسين ومساعدتها على تحقيقها

(https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/gender-equality-women-empowerment-national-institutions-arabic_0.pdf)

51- **الهدف من الأداة:** تهدف الأداة إلى مساندة المؤسسات على متابعة تقدمها في تحقيق المساواة داخلياً على مستوى عملها وتحديد الإجراءات اللازمة لحفز التقدم.

52- **المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة:** تعمل معظم المؤسسات الوطنية في ظل غياب منهجية عملية لقياس مدى التزام وتبني المؤسسة لمفهوم ومبادئ المساواة بين الجنسين.

53- **وصف الأداة:** تتضمن الأداة 15 مؤشر أداء تتمحور حول ستة مجالات وهي:

(أ) مجال المساواة:

- سياسات المؤسسة وخطتها.
- إدارة الأداء الوظيفي للموظفين والموظفات من منظور المساواة بين الجنسين.

(ب) مجال الإدارة القائمة على النتائج:

- التخطيط الاستراتيجي.
- الرصد وإعداد التقارير الدورية.

(ج) الإشراف:

- التقييم.
- التدقيق المؤسسي المراعي للمساواة بين الجنسين.
- مراجعة البرامج.

(د) الموارد البشرية والمالية:

- تتبّع الموارد المالية.
- تخصيص الموارد المالية.
- البنيان المؤسسي والتكافؤ بين الجنسين.
- الثقافة المؤسسية.

(هـ) القدرات:

- تقييم القدرات.
- تطوير القدرات.

(و) الاتساق وإدارة المعرفة والمعلومات:

- توليد المعرفة ونشرها.
- الاتساق.

54- وتتوفر الأداة من خلال منصة إلكترونية يمكن استعمالها بطريقة تحفظ سرية معلومات كل مؤسسة.

55- مزايا الأداة: تمكن الأداة صانعي القرار من التالي:

- (أ) توحيد مفهوم المساواة بين الجنسين بشكل عملي؛
- (ب) متابعة التقدم المحرز وتحديد الفجوات على مستوى عمل المؤسسة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين؛
- (ج) استخدام مقياس منزلق مشترك ومتدرج يرصد التقدم الذي تطمح إليه المؤسسة.

56- عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها: تم عرض الأداة على الدول عدة مرات كما يلي:

- (أ) لجنة الإسكوا للمرأة في دورتها السابعة المنعقدة في مسقط في كانون الثاني/يناير 2016؛
- (ب) لجنة الإسكوا للمرأة في دورتها الثامنة المنعقدة في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر 2017؛
- (ج) لجنة الإسكوا للمرأة في دورتها التاسعة المنعقدة في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

57- الدول التي طبقت أو تطبق الأداة: لقد بدأت كل من الأردن وموريتانيا وقطر في استخدام الأداة.

خامساً- تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري

ألف- آلية حساب تكلفة العنف الأسري للناجيات من العنف
(http://tcportal.escwa.org.lb/VAW/launcher_1_ar.html)

58- الهدف من الأداة: يهدف نموذج تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري لتوجيه البلدان في تقييم الأثر الاقتصادي لهذا الشكل من أشكال العنف المنزلي.

- 59- **المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة:** يتطلب وضع نهج شامل للاستجابة للعنف الأسري وإنهائه تحليلاً وافياً لتكلفته الاقتصادية. ولهذه الأداة آثارٌ متعددة ودورٌ مهم في تحديد التوجيهات الملائمة للسياسة العامة.
- 60- **وصف الأداة:** يركز النموذج على استبيانات صالحة لتقدير التكاليف المدفوعة من الأموال الشخصية بسبب التعرض للإساءة. وتغطي الاستبيانات التكاليف المرتبطة بالمجالات التالية: العدالة؛ الصحة؛ الخسارة في الدخل؛ التكاليف المتنوعة؛ والإيواء.
- 61- **مزايا الأداة:** يقدّم النموذج تفاصيل عن كيفية تقدير التكاليف التي تتحمّلها الأسر والمؤسسات.
- 62- **عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها:** عرضت الأداة على الدول العربية خلال اجتماعات لجنة المرأة في دورتها التاسعة.
- باء- آلية حساب تكلفة العنف الأسري لمقدمي الخدمات للناجين**
(http://tcpportal.escwa.org.lb/VAW/launcher_2.html)
- 63- **الهدف من الأداة:** يهدف نموذج تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري لتوجيه البلدان في تقييم الأثر الاقتصادي لهذا الشكل من أشكال العنف المنزلي.
- 64- **المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة:** يتطلب وضع نهج شامل للاستجابة للعنف الأسري وإنهائه تحليلاً وافياً لتكلفته الاقتصادية. ولهذه الأداة آثارٌ متعددة ودورٌ مهم في تحديد التوجيهات الملائمة للسياسة العامة.
- 65- **وصف الأداة:** يركز النموذج على استبيانات صالحة لتقدير التكاليف التي تتكبدها المؤسسات المقدمة للخدمات. وتغطي الاستبيانات التكاليف المرتبطة بالمجالات التالية: الإيواء؛ العدالة؛ والصحة.
- 66- يقدّم النموذج تفاصيل عن كيفية تقدير التكاليف التي تتحمّلها الأسر والمؤسسات.
- 67- **عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها:** عُرضت الأداة على الدول العربية في عدد من الاجتماعات وورش العمل، بما فيها اجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة. كما تم عرض الأداة على البرلمانيات العربيات والمكاتب الإحصائية.
- 68- **الدول التي طبقت أو تطبق الأداة:** طبقت الأداة في كل من الأردن، ودولة فلسطين، والمغرب، كما أبدت دول أخرى اهتمامها بتطبيق الأداة.

سادساً- خلاصة

- 69- لجنة المرأة مدعوة إلى أخذ العلم بحزمة الأدوات التي طورتها الإسكوا لدعم صانعي القرار في الدول العربية في بلورة سياسات متكاملة ودائمة لمنظور المساواة بين الجنسين ومبنية على الأدلة، وإلى إبداء الاهتمام في إمكانية تطبيق أيّ من الأدوات في السياق الوطني والسعي لتقديم طلب رسمي للتعاون الفني في هذا المجال.